



لجنة وزارية في حلب وصورة متفائلة عن المدينة

عرنوس لـ«الوطن»: أسواق حلب القديمة تعود أفضل مما كانت وإنجاز المشاريع أفضل مما هو مخطط له

وتبلغ كلفته ٤٥٠ مليون ليرة سورية وكلفة تجهيزاته ٤١٥ مليوناً ويتبع له مستودع ووحدة تبريد مؤلفة من ٢٤ خلية وتبلغ قيمتها ٧٢٥ مليون ليرة. كما زار الوزيران معمل أعلاف تل بلاط واطلعا على مستوى أعمال إعادة تأهيله وترميمه والبالغة نسبة تنفيذها ٨٥ بالمئة وتبلغ قيمة الأعمال المنفذة ٢٧٠ مليون ليرة وقيمة عقد المشروع مليار ٤٢٤ مليون ليرة، وتنفذ أعمال تزفيت الطريق الذي يربط تجمع كوبريس السكاني ببلدة شريع ويبلغ طوله ١٢ كم وتبلغ كلفة إنشائه ١٦٦ مليون ليرة كما أطلعنا على أعمال ترميم وتأهيل مركز ناحية كوبريس الذي تعرض للتخريب والتدمير بسبب الإرهاب، كما تفقدا محطة ضخ المياه بمنطقة الخفسة واطلعا على آلية عملها وزارا مأخذ ضخ المياه إلى حلب والذي يؤمن كمية ٤٠٠ ألف متر مكعب يوميا للمدينة، وزارا محطة ضخ المياه والبايبري واطلعا على آلية عملها وضخ المياه المخصصة للري والشرب. وتفقد الوزيران مجمع مباني مسكنة غرب واطلعا على الأعمال الإنشائية والفتية لتجهيزه حيث أوضح مدير المجمع عبد الكريم الأحمد أن قيمة المجمع تبلغ ٦ مليارات ليرة سورية ويتألف من ثلاث محطات تحتوي كل منها على ٦٤٠ رأساً من الأبقار وسيتم تجهيزها خلال الشهر القادم.

المحلات يسارعون إلى إكمال العمل في الشوارع الفرعية والمحلات، وهكذا تحقق التكميلية في إعادة الإعمار. هذا وكان وزيراً الموارد المائية حسين عرنوس والإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف قد تفقدا أمس الأول عدداً من المشاريع الحيوية والخدمية الجاري تنفيذها في ريف محافظة حلب واطلعا على أعمال إعادة تأهيل وترميم جسر تل حاصل على قناة جر مياه نهر التراب لتسهيل عبور السيارات عليه حيث أوضح مدير التشغيل والصيانة محيوس الغرات الأعلى عبد الوهاب غضبان أن الجسر كان مدمراً بالكامل من قبل المجموعات الإرهابية وتم الانتهاء من الأعمال الأساسية للجسر وسويوض بالخدمة قريباً لافتاً إلى أنه يربط ريف حلب بالريف الجنوبي ويستخدم لنقل المحاصيل الزراعية.



توليد الكهرباء لهذه المنطقة وسيتم وضعها يوم الإثنين القادم في الخدمة إضافة إلى تفقد الأعمال في محطة الأبقار التي تعد أحد المشاريع التنموية والاقتصادية والتي أعيد تأهيلها بشكل كامل بعد أن كانت المجموعات الإرهابية قد خربتها ونهبت محتوياتها، والآن أصبحت جاهزة لاستقبال قطع الأبقار وفق الخطة التي وضعتها وزارة الزراعة ومن المقرر البدء باستقبال القطع فيها خلال أيلول القادم، مضافاً: كما قمنا بتفقد كل المشاريع الاقتصادية والخدمية التي تنفذها الدولة في هذه المناطق ومنها جسران الأول وضع في الخدمة والأخر سيتم إنجازه خلال الفترة القريبة، إضافة إلى تفقد العمل في مراكز الأعلاف واستلام الحبوب وبعض المدارس ومشاريع الري وغيرها من المشاريع، وقال: أمس الثلاثاء قمنا بجولة ضمن مدينة حلب شملت المدينة القديمة والأسواق فيها وتم الاطلاع على عمليات إعادة تأهيل هذه الأسواق، حيث عادت أفضل مما كانت عليه وتم وضع البعض منها في الاستمرار، إضافة إلى تفقد المناطق الصناعية التي تم تأهيلها وعادت إليها حركة العمل والإنتاج، وزارات الأحياء الشعبية ومتابعة الأعمال الخدمية التي يجري تنفيذها هناك، واستمعنا إلى مطالب أهل تلك المناطق، كما عقدت اللجنة الوزارية

كشف وزير الموارد المائية رئيس لجنة تتبع المشاريع في حلب حسين عرنوس عن وضع أهم ٣ محطات لضخ المياه على بحيرة الأسد في ريف حلب الشرقي في الخدمة، إضافة إلى إنجاز العشرات من المشاريع التنموية في الريف المحرر ومدينة حلب. وأكد عرنوس في تصريح خاص لـ«الوطن» أن اللجنة الوزارية تفقدت أمس الأول واقع العمل في مشروع إعادة تأهيل طريق خناصر الذي يعتبر الشريان الأساسي لمحافظة حلب والذي يصل طوله ١٢٠ كم وتجرى عليه أعمال الصيانة، إضافة لقيامها بجولة على الريف الشرقي وشملت محطات ضخ المياه على نهر الغرات التي عادت إلى العمل بشكل كامل وخصوصاً المحطات الرئيسية التي توفر مياه الري لآلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية إضافة إلى تأمين مياه الشرب ولحلب وريفها من بحيرة الأسد، حيث يوجد في المحطة الرئيسية ١٤ مضخة عملاقة توفر كميات هائلة من المياه، مضيفاً: اليوم أصبح لدينا ٣ محطات كبيرة عاملة، وهناك المحطة المشتركة يجري العمل فيها الآن. وتابع: هناك محطة مياه مسكنة التي وفرت مياه الشرب لمدينة مسكنة و٤٠ قرية تابعة لها، كذلك يجري إنجاز محطة

ما يميز حلب مساهمة الأهالي في إكمال ما تقوم به الحكومة

مع مختلف الأعمال بمنتهى المسؤولية وقياهه بدون مكل ما تقوم به الأجهزة الحكومية، وهذه مزية هامة في حلب، حيث يتولى الأهالي متابعة كل مشروع احتياجاتها، وكذلك نتيجة الخصوصية التي يتميز بها المجتمع الحلبي في تعاطيه

اجتماعاً ضم جميع مفاصل العمل في حلب، تم خلاله مناقشة واقع العمل وتنفيذ المشاريع والعقبات التي تعترض العمل والمقترحات التي من شأنها دفع العمل نحو الأمام.

وأكد عرنوس أن الأعمال في جميع

الكفري لـ«الوطن»: أصبح بالإمكان الإنذار المبكر للجفاف بأي منطقة في سورية «الاتصالات» و«الزراعة» تراقبان الجفاف والحرائق بالاستشعار عن بعد



وأشار الكفري إلى أنه بهذه الحالة واستخدام التقنيات الحديثة يمكن الوصول إلى نماذج رياضية تحطي بشكل دائم إنذاراً بالجفاف بأي منطقة في سورية، ما يساعد أصحاب القرار على اتخاذ الإجراءات السليمة والصائبة للتكيف مع هذه الظاهرة. وفيما يتعلق بمشروع مراقبة موضوع الحرائق، أشار الكفري إلى أنه تمت مسبقاً دراسة وتحديد منطقة المساحة عبر الصور الفضائية، لافتاً إلى أن هناك طلب لتوسيع المشروع على كل سورية، مؤكداً أنه قريباً سيتم الانتهاء من التقرير لمراقبة كل سورية فيما يتعلق بموضوع الحرائق، معتبراً أن هذا المشروع يتم لأول مرة باستخدام الصور الفضائية، وهي أول عملية تجريبية لمراقبة الحرائق، والتي مع تطورها لاحقاً ستكون آلية جديدة لمراقبة الحرائق ومكافحتها قبل أن تحدث.

على الإنتاج والإنتاجية وبالتالي يكون التنبؤ بمؤشرات الجفاف أمراً مهماً، مضيفاً إن مخرجات هذا العمل تساعد على تقديم النصح للمزارعين بالإجراءات المناسبة لمواجهة الجفاف والظروف الجوية غير المناسبة. وفي تصريح لـ«الوطن» أكد مدير عام الهيئة العامة للاستشعار عبد المجيد الكفري أن النتائج التي وصلت إليها من المرحلة الأولى لمشروع التنبؤ بالجفاف كانت إيجابية ما أدى إلى متابعة الموضوع للوصول إلى المرحلة الثانية، والتي تتضمن مراقبة الجفاف بالتعاون بين الهيئة ووزارة الزراعة ما لها من دور كبير في التنبؤ بحالات الجفاف عبر الاستفادة من التقنيات الحديثة والصور الفضائية، ومن المخططات الأرضية الموجودة لدى وزارة الزراعة ما يمكن في المستقبل من الوصول إلى الإنذار المبكر للجفاف.

وقعت وزارتا الاتصالات والزراعة مذكرة تفاهم حول المرحلة الثانية من مشروع مراقبة الجفاف باستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد. وتهدف لإعلان حالة الجفاف والتخفيف من المناطق المتضررة منه، ومحاولة التنبؤ بحالة الجفاف ودراسة أثره على إنتاجية المحاصيل الاستراتيجية والمهمة، ومحاولة التنبؤ المبكر للإنتاجية وتحديد النشرة الشهرية للجفاف ووضع منهجية علمية تساهم في العمل على وضع نظام للإنذار المبكر بالجفاف والكوارث الطبيعية، وإصدار تقرير سنوي عن حالة الجفاف في سورية وشذته. وبين وزير الاتصالات والتجارة إياد الخليل خلال توقيعها المذكرة أن الجفاف عامل مزعج ومؤرق لأي دولة في العالم، منوهاً بأهمية الهيئة العامة للاستشعار عن بعد كونها صمام الأمان لكل الهيئات في الدولة من خلال المعطيات التي تقدمها، مشيراً إلى أن التنبؤ بالجفاف يعطي فرصة للحكومة باتخاذ إجراءات استباقية وسريعة في رصد آثاره، له مؤكداً انعكاسات رصد الجفاف على العالم البشري والزراعي وحتى الحيواني.

من جهته نوّه وزير الزراعة والإصلاح الزراعي أحمد القادري أن مذكرة التفاهم هذه تأتي ضمن سلسلة من برامج التعاون مع الهيئة العامة للاستشعار عن بعد في مجال التنبؤ بالجفاف، مشيراً إلى أن مظاهر التبدلات المناخية واضحة للجميع لجهة ازدياد الفيضانات وتداخلها وتكرار سنوات الجفاف، وطرق المهندس أحمد القادري إلى التأثير الكبير للجفاف في سورية لكون ٧٠ بالمئة من أراضيها تعتمد على الهطلات المطرية. وأكد القادري أن السنوات الخمس الماضية شهدت ارتفاعاً كبيراً بدرجات حرارتها وأن السنوات القادمة تنتج نحو الجفاف، ما يؤثر

«زراعي اللاذقية» يحصل ٥٢ مليون ليرة في ٦ أشهر

عبيد سمير محمود

كشف مدير فرع المصرف الزراعي في اللاذقية ميلاد عيسى لـ«الوطن» أن إجمالي تحصيلات المصرف منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية شهر حزيران، بلغت ٥٢,٥ مليون ليرة سورية. وأكد عيسى ضرورة تسديد القروض المتأخرين قبل نهاية شهر تموز الحالي، للاستفادة من القانون رقم ٤٦ القاضي بالرفع عن الغرامات ووفاء التأخير الساري المفعول حالياً، مبيّناً أنه مع نهاية الشهر الجاري سيتم اتخاذ الإجراءات القانونية بحق كل متأخر عن التسديد. وبين أن الإيداعات في القطاع العام بلغت ٣٨٧,٨ مليون ليرة سورية، مقابل ٩,٩ ملايين ليرة سورية في القطاع التعاوني، و٢٢٧ مليون ليرة سورية قيمة الإيداعات في القطاع الخاص، على حين بلغت قيمتها في قطاع التوفير ٢٠٩,٨ ملايين ليرة سورية.

وأشار مدير المصرف الزراعي إلى قيمة السحوبات خلال الأشهر الستة الأولى من عام ٢٠١٩، مبيّناً أنها توزعت بين القطاعات ذاتها، ومنها ٣٨٨,٥ مليون ليرة سورية في القطاع العام، و١٥,٧ مليون ليرة سورية في القطاع التعاوني، و٢٢٦,٧ مليون ليرة سورية في القطاع الخاص، و١٢٥ مليون ليرة في قطاع التوفير.

وعن إقراضات المصرف المصرفية، بيّن عيسى أن إجمالي ما تم صرفه من قديم الحبوب في الفترة الممتدة من كانون الثاني وحتى حزيران الفائت، بلغ ٣٨,٩ مليون ليرة سورية، على حين بلغت قيمة إجمالي مبيعات الأسمدة، ٨١٩ مليون ليرة سورية. وأشار عيسى إلى رصيد المصرف من مادة البوريا، والذي بلغ ١١٦٧,١٥٠ طناً خلال المدة المذكورة نفسها، مقابل ٤٨٤,٧٥٠ طناً من مادة السوبر، و٥٩٨,٥٩٠ طناً من مادة البوتاس، و٢٢٢,٧ من مادة نترات الأمونيوم.

وأشار مدير المصرف إلى منح كل أنواع القروض وفق جدول الاحتياج المعلن به وجميع الغايات، لافتاً إلى استمرار التعاون مع الصندوق الوطني للمعونة الاجتماعية، بمنح قروض المشروعات المتناهية الصغر، ومنها الصناعات الخفيفة كالألبان والأجبان ومشقاتها، ومستزمات الثور وغرلة وجرش الأعلاف وتعبئة الحبوب وتربية الدجاج البياض وتسمين العجول والخراف وصناعة السجاد اليدوي وأدوات الحدادة والخياطة، وما يلزم لمشروع مشحم وغسل السيارات.

المقاهي تعدي على الحدائق وعلى الأرصفة في حمص النجار لـ«الوطن»: تنظيم ٥٠٠ مخالفة إشغال مخالف خلال شهرين

حمص- نبال إبراهيم

ما زالت الشوارع الرئيسية في مدينة حمص تكتظ بالإشغالات، ومن يسر مساءً في شوارع الحضارة والأهرام على سبيل المثال فسوف يعاني الإزدحام الكبير وضيق الأرصفة وانعدامها في بعض الأحيان بسبب الإشغالات التي فرضتها الكافيتريات والمطاعم، ناهيك عن وضع سلات مهملات كبيرة في الشارع تمنع المشاة من السير بحفاوة الرصيف. وما يزيد الوضع سوءاً أن عدداً من هذه المطاعم والمقاهي قد أقيمت في بعض الحدائق العامة وبعضها الآخر قام بضم وإقطاع أجزاء من الحدائق العامة له على الرغم من نذرة الحدائق العامة في مدينة حمص.

وفي السياق بيّن مدير مدينة حمص في تصريح خاص لـ«الوطن»، محمد حسان أن المكتب التنفيذي سمح بإشغال الأرصفة بمساحة لا تتجاوز نصف عرض الرصيف للأرصفة التي يتجاوز عرضها ٣ أمتار وما فوق بحيث يسمح للمارة بالتحرك والعبور بشكل مسر وسهل من دون إعاقة. وأشار إلى أنه في السابق كان هناك ضعف في آلية ضبط وقمع الإشغالات المخالفة نتيجة لنقص الكوادر التي تعمل على تغطية المساحة الجغرافية على امتداد أحياء المدينة، مضيفاً: حالياً تمت إعادة توزيع وهيكلت مكتب قمع الإشغالات في مجلس مدونات ورفد بعدد كاف من العناصر الجديدة وتم توزيعهم ضمن قطاعات ضمن المدينة وفق برنامج وجولات يومية مكثفة على مدار ١٢ ساعة صباحاً ومساءً لمتابعة لضبط هذه الإشغالات وإزالة المخالف منها وتنظيم الضبوط بحق المخالفين وفق الأنظمة والقوانين مع فرض قيم مالية قد تتجاوز مبلغ ١٠ آلاف ليرة سورية وفي حال التكرار المخالفة قد تصل العقوبة إلى الإغلاق، لافتاً إلى أن مكتب قمع الإشغالات في مجلس المدينة كلف جولته مؤخراً وقام بتنظيم ما يقرب من ١٠ ضبوط يومية بحق المخالفين أي بما يعادل من ٢٠٠ إلى ٣٠٠ ضبط شهرياً، حيث وصلت عدد الضبوط التي نظمت خلال الشهرين الماضيين إلى ما يزيد على ٥٠٠ ضبط أشغال. وبين النجار أن موازنة إعادة تأهيل وصيانة الحدائق العامة ضمن المدينة كانت خلال الأوامر الماضية معدومة، لكن خلال العام الجاري تم إدراج أعمال صيانة الحدائق ضمن خطة عمل متكاملة بعد أن تم تخصيص نحو ٥٠ مليون ليرة سورية لهذه الأعمال، موضحاً أن مجلس المدينة بدأ مؤخراً العمل على إعادة وتأهيل بعض الحدائق العامة في المدينة ومنها حديقة الدبابير في مركز المدينة وحديقة ابن اللباد في حي عكرمة الجديدة.

السوياء تفنق للمنتزهات الشعبية.. والسياحة تعد بأربعة مشاريع جديدة

السوياء- عبيد صيموعة

يبدو أن مساعي وتصريحات مديرية سياحة السويداء منذ أعوام لتأمين مواقع كمنتزهات لإحياء السياحة الشعبية بالمحافظة لم تنم حتى تاريخه عن تأمين أي موقع أو مشروع بهذا الخصوص وكل تلك المساعي والتصريحات لم تجد طريقها للتنفيذ، فخدمات ومشاريع السياحة الشعبية ما تزال غائبة عن محافظة السويداء بالرغم من توفر جميع المقومات ومناطق الجذب السياحي مثل وادي المظلم شرقي بلدة الرحي وسدود حبران وجولين والروم ومنطقة ظهر الجبل وعن المرح وادي سليم ومحمية الضمعة وسواها من مناطق الجذب السياحي ليقبى المواطن من ذوي الدخل المحدود وإن سحت له الفرصة لزيارة تلك المناطق محروماً من أبسط الخدمات سواء من حيث المياه أم النظافة أم المرافق العامة. وعلى الرغم من تكليف مجلس الوزراء لوزارة السياحة بالتنسيق مع جميع الجهات للتوسيع في مشروعات السياحة الشعبية بحيث تشمل أماكن إضافية تقدم خدماتها للمواطنين من ذوي الدخل المحدود بأسعار رمزية في مختلف المحافظات، إلا أن محافظة السويداء ما تزال تفنق لأي من مشروعات السياحة الشعبية أو حتى لوجود استراحات طرقية سياحية على جانبي أوتستراد دمشق - السويداء.

مدير سياحة السويداء يعرب العريبي أكد لـ«الوطن» أن العمل حالياً يجري على قدم وساق لتأهيل أربعة مشاريع سياحية شعبية في أربعة مواقع هي منتزه المعموري على طريق ظهر الجبل في السويداء ومشروع في قرية سيع الأثرية وثالث في حبران والأخير في صخند، والهدف منها تمكين المواطنين من ارتداء المنشآت السياحية الشعبية بما يتناسب مع إمكانياتهم المادية لكي تكون متنفساً لجميع المواطنين الذين أنفقت كاهلهم ظروف الحرب.



أساتذة من لبنان للتطرق إلى اعتمادية الكليات الطبية، وذلك بهدف المحافظة عليها من قبل منظمة الصحة العالمية، مضيفاً أن الاعتمادية العالمية تشمل الكليات الطبية وغيرها، مشيرة إلى مشاركة خبراء في التعليم العالي من لبنان لتجربة الجامعات اللبنانية في مجال الحصول على الاعتمادية العالمية، مع تقديم تجربة جامعتين سوريين في تطبيق أدوات القياس والتقييم. مضيفاً أنه تم قطع أشواط جيدة في مسألة قياس مخرجات العملية التعليمية، على الرغم من تأثير ظروف الأزمة، ولكن يفترض في مرحلة التعافي التوجه لتطبيق الأدوات لترميم نقاط الخلل، ولاسيما مع عودة الجامعات الخاصة إلى مقراتها الأساسية.

ولفتت إلى العمل على فكرة التقييم الذاتي لكل مؤسسة، مضيفاً: ومن هذا المنطلق تم وضع آلية عمل لمدة عام وجدول زمني، ليصار خلال هذه الفترة إلى تطبيق الأدوات الموضوعه ليعزز من دورها، وتلافي أي نقص بما يسهم في تدعيم الجامعات وتعزيز من مكانتها. وبيّنت دناش أن المبادرة تشمل ١١ محوراً تشمل أعضاء الهيئة التدريسية والطلاب والخدمات الطلابية، والموارد البشرية والمالية في الجامعة، وأخلاقيات التعليم العالي، وبحوث التعليم العالي، وخدمة المجتمع، والبرامج والمناهج الدراسية، والقيادة والتنظيم الإداري، ورؤية المؤسسة ورسالتها، إضافة إلى التقييم. ونوهت دناش بأن الغاية من المبادرة وجود مؤشرات وأرقام لإجراء التقييم الذاتي ورصد نقاط الخلل وترميمها من خلال معايير مطبقة، إضافة إلى أهمية ذلك في موضوع التصنيف الجامعي.

كما أكدت مديرة مركز القياس والتقييم مشاركة فادي بك الشريف

كشفت مديرة مركز القياس والتقييم في وزارة التعليم العالي ميسون دناش عن إطلاق المبادرة الوطنية لقياس وتقييم المؤسسات التعليمية السورية وذلك يوم غد الخميس تحت رعاية وزير التعليم العالي بيسام إبراهيم، مع استكمال جميع التحضيرات من المركز والتجهيزات اللازمة للعمل في هذا الموضوع. وأشارت دناش إلى أن الهدف من المبادرة تفعيل الشراكة بين الجامعات الحكومية والخاصة، مؤكداً أن المركز قام بتطوير أدوات ومعايير ومؤشرات كمية ونوعية استناداً إلى المعايير العالمية والاستفادة من التجارب الخارجية، وذلك بهدف قياس وتقييم المؤسسات التعليمية السورية والتي تطبق على الجامعات الحكومية والخاصة، إضافة إلى الإرادات التابعة لمؤسسات التعليم العالي، بما فيها المنشآت الجامعية ليلتبق الموضوع على أي مؤسسة من المؤسسات.